

الأوجه الثلاثة المتقدمة لكنه لا يجوز أن ليس كل جوزته العربية يفرد
 به وإن لم يكن مسنداً بل شرط الفرات أن يكون مستجمعة لثلاثة أركان
 وهي الموافقة لوجه العربية وهو التحوي والرسيم العنقاني ولو احتجنا
 وصحة أسنادها فلهذه هي الفرات فإذا عرفت هذا عرفت الأوجه التسعة
 هكذا قرر شيخنا الشيخ خليل حفظه الموطأ الجليل هذه الأوجه التسعة
 وقال ابن القاصح في شرح قول الشاطبي • وفي أو سوات خلاف
 لورشهم • وعن كل الموداه أقصر وهو ثلاثة • لا يخرج أي اختلف عن
 ورش في مد الوار من سواتها وسواتهم وتصرفها فبعضهم نقل
 المد فيها وبعضهم نقل القصر من مد فله وجهان تمد الطويل الشبع
 والمد للتوسط على أصله في مد الوار إذا سكنت ولفيت الهمزة وا
 نفتح ما قبلها نحو سوات أي ومن قصر ولم يمد فلان الأصل في
 هذه الواو والحركة في الواو ثلاثه أوجه وإن ضربت أوجه
 الواو في مثلها صارت تسعة أوجه لورش انتهى فإذا تأملت
 ما نقلت عن شيخنا وعبان ابن القاصح بأن تأخذ على المد في قوله
 فبعضهم نقل المد فيها في الهمزة ثلاثة أوجه وعلى المد للتوسط
 ثلاثة أوجه أيضاً وعلى القصر في قوله ومن قصر المصحح بفهمه
 لفته بقوله لم يمد أي مطلقاً لا ممدّاً طويلاً ولا متوسطاً لثلاثة أوجه
 وجمله

وجمله قوله فلان الأصل في هذه الواو والحركة على التحريك الذي قرأته على
 شيخنا رأيت أنه لا فرق بين الثقلين لا كما لوهم بعضهم الفرق تأمل ثم تلا
 الفاسي والجبري وبوشامة وشعبة فصاروا على الحركة وهي الفتحة
 لأن فعلة يسكون العين جمعة فعلة يفتحها وأه سكان حرف العلة
 تخفيفاً وأعلم بأنه اقتضت في ذكر الشروط على ظاهر من الشاطبية
 وآلفها تحقيقاً وبالله هذا لا يلبق ذكره في هذا المختصر ثم شرع في بيان
 أمثلة الهمزة الغير المعرف فبدأ منها بالهمزة المفتوح ثم نقي بالمضموم
 ثم ثلث بالمكسور فقال نحو آمن وأمنوا وأمنوا وإيماناً هذا الحكم هو
 أجزاء الأوجه الثلاثة فيما إذا كانت الهمزة ثابتة وأعلم أن كل من الأ
 لف والواو والياء مقلوب عن فتح ساكنة بجنس حركة ما قبلها إذا
 تماثل ما إذا كان الهمزة مغيرة أي بالنقل فيما تقدم من نحو الأمثلة
 السدثة وهو من آمن في المفتوح للإيمان في المكسور من أو في المضموم
 وقوله هو كالأهمة مثال المغيرة بالبدال وجاء ال لوط مثال المغيرة
 بالتسهيل لأن يجوز في جاء ال لوط خمسة أوجه ثلاثة على التسهيل
 وهم القصر والتوسط والمد وعلى البدل وجهان تمد الطويل وا
 تقصر فاما أوجه التسهيل فعلى القاعدة وثأ وجهان البدل فعلاً
 خلافاً لآل أصله أول أو أول الهمزة محققة فساكنة فيه مد

